

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بمنح بدل وقود للكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والخاص والمتقاعدين ومستحقي المساعدات العامة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

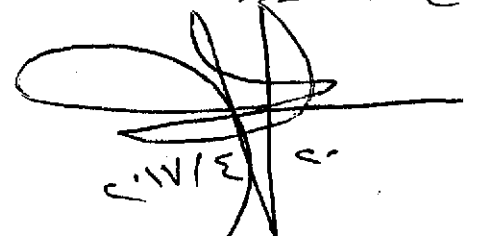
مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

محمد براك المطير

د. وليد مسعود الطبطبائي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على الأعضاء



٢٠/٤/٢٠١٢

**اقتراح بقانون**  
**بمنح بدل وقود للكويتيين العاملين**  
**في القطاع الحكومي والخاص والمتقاعدين**  
**ومستحقي المساعدات العامة**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،
- وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ في شأن المساعدات العامة،
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**(المادة الأولى)**

يُمنح بدل وقود للكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والخاص والمتقاعدين ومستحقي المساعدات العامة بواقع (٥٠) ديناراً شهرياً.

**(المادة الثانية)**

تغطي التكلفة المالية المترتبة على هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

State of Kuwait



دولة الكويت

**(المادة الثالثة)**

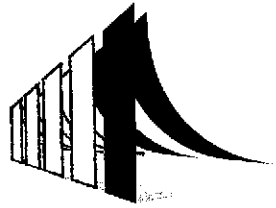
يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

**(المادة الرابعة)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

**المذكرة الإيضاحية  
للاقتراح بقانون  
بمنح بدل وقود للكويتيين العاملين  
في القطاع الحكومي والخاص والمتقاعدين  
ومستحقي المساعدات العامة**

دعماً للمواطنين وتخفيفاً للضغط الذي يقع عليهم بسبب ارتفاع أسعار الوقود، وحتى لا يشكل هذا الارتفاع عبئاً ثقيلاً عليهم تم إعداد هذا الاقتراح بقانون والذي نصت مادته الأولى على منح بدل وقود للكويتيين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة بواقع (٥٠) ديناراً شهرياً، كما نصت المادة الثانية على مقابلة التكلفة المالية المترتبة على هذا الاقتراح من الاحتياطي العام للدولة.